

## تجاوز حق الدفاع الشرعي

• إذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذي وقع على المتهمه والذي خول لها حق الدفاع الشرعي ، وبين ما أتته هي في سبيل هذا الدفاع ، فإنه إذ دانها بتهمة إحداث العاهة المستديمة واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعي دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملا بساتها والتقارير الطبية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٦

• النعي على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون إذ لم يلتزم بما ارتأته غرفة الاتهام حين أحالت الدعوى إلى محكمة الجنح من قيام عذر تجاوز حق الدفاع الشرعي لديه ، مردود بأنه فضلا عن أن قرار الغرفة في هذا الشأن لا يلزم محكمة الموضوع ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في هذا الخصوص طالما أن العقوبة التي أنزلها الحكم عليه وهي الحبس تدخل في نطاق ما نصت عليه المادة ٢٥١ عقوبات في صدد العقوبة المقررة لجناية العاهة المستديمة عند اقترانها بعذر تجاوز حق الدفاع الشرعي.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٥/١٩٦٢ س ١٣ ص ٧٠٠

• متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي ، فإنه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ، ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا في القانون.

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤١٥

• ما دامت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي فلا يكون هناك ودجه لما يشكو منه المتهم من عدم بحثها في أمر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي إذ التجاوز لا يكون له وجود ، الا حيث تكون حالة الدفاع الشرعي قد توافرت.

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٥

• إذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن القتل واثنين معه سرقوا ليلا قضباناً من الحديد ، وأن المتهم بوصفه خفيراً بالعزبة التي حصلت فيها السرقة فاجأهم عقب الحادثة على مقربة من مكانها يحملون المسروق للهرب به فأطلق عليهم مقدوفا نارياً من بندقيته الأميرية فاصاب القتل ، فهذه الواقعة وان كانت بمقتضى القانون لا تبيح للمتهم أن يرتكب جناية القتل العمد ، إذ السرقة التي قصد إلى منع المتهمين من الفرار على أثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التي يعدها القانون جنائية ، الا أنه لا شك في أنها باعتبارها مجرد جنحة تبيح له بمقتضى النص العام الذى جاءت بالمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب فى سبيل تحقيق الغرض الذى رمى إليه أي فعل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامه من فعل القتل واذن فان هذا المتهم حين ارتكب فعلته لا يصح عده معتديا الا بالقدر الذى تجاوز به حقه فى الدفاع بارتكابه فعلا من أفعال القوة أكثر مما كان له أن يفعل لرد الاعتداء واذ كان المستفاد مما أورده الحكم أن هذا المتهم انما كان حسن النية معتقدا أن القانون يخوله ارتكاب ما ارتكبه ، وأن ما ارتكبه هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص والحصول منهم على المال المسروق ، فانه كان يصح أن يعده الحكم معذورا ويقضى عليه بالحبس مدة لا تتقص عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلا من العقوبة المقررة للجناية ، وذلك طبقا للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات ولكن بما أن المحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص لا بناء على أنها لم تر من ظروف الدعوى أن تعده معذورا مع توافر الشرائط القانونية فى حقه ، بل بناء على أساس خاطيء هو أنها لم تعتبره أصلا فى حالة دفاع شرعي حتى كان يقال أنه تعدها ، فانه يكون من المتعين وضعا للأمر فى نصابها الصحيح نقض هذا الحكم فى تلك الحدود وعد المتهم معذورا والحكم عليه طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/١

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يطلق المقدوف الناري الذى أصاب به المجني عليه الا حين رآه عند الفجر فى زراعة يسرق منها ، فهذا ، متى كانت الاصابة غير مميتة مما يسوغ القول بأنه كان فى حالة دفاع شرعي عن المال فإذا كان الحكم قد نفي هذه الحالة

ولم يقل فى ذلك الا أن شروط الدفاع الشرعي عن المال الذى يبيح القتل غير متوافرة فانه يكون قد أخطأ ، لأن الفعل الذى وقع من المتهم على المجني عليه لم ينتج عنه قتل ، ولأن من يكون فى حالة من حالات الدفاع الشرعي ثم يقتل المعتدي حيث لا يكون القتل مباحا له لا يصح فى منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلا فى حالة دفاع شرعي ، بل كل ما يمكن أن يوجه إليه هو تجاوز حدود حقه فى الدفاع ، ثم محاسبته على ذلك باعتبار أنه كان معذورا فيما وقع منه أو غير معذور فإذا كان الحكم لم يتعرض لذلك وهو يتحدث عن دافع المتهم ، فانه يكون يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨/١/١٩٤٣

• إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعي بحسن نية ، ومع ذلك فانها أوقعت عليه بناء على المادة ١٧ عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضي إلى الموت التى وقعت منه ، فلا يصح من المتهم أن يعنى عليها بأنها أخطأت فى حقه ، فان كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ، الا إذا وجدت أن ذلك لا يسعفها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ وعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة ، وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعة وعشرين ساعة .

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ ق جلسة ٥/٢/١٩٤٥

• متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم أن اصابته المتهم كانت لاحقة للاعتداء الذى وقع منه على المجني عليه ، وأنه لم يكن بقصد رد اعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجني عليه ، بل انه كان الباديء بالاعتداء ، فان ما انتهت إليه المحكمة من نفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس يكون مطابقا للقانون ، ولا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان المتهم قد تجاوز حدود هذا الحق ، إذ لا يصح القول بتجاوز الحق الا مع قيامه .

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ص ٨٦

• ان البحث فى تجاوز حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم قد نفي حصول عدوان من جانب المجنى عليه ، فانه لا يكون قد قام حق للطاعن فى الدفاع يسوغ منه البحث فى مدى مناسبة طعنه للمجنى عليه بمطواه كرد على ذلك العدوان.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٨٩٥

الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣٢/٢٢ س ٢٢ ص ٢٨٧

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ س ٢٣ ص ١٣٥٠

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ س ٢٨ ص ١٠٤٣

• من المقرر أن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعى أو إلى انتفاءها وتقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود هذا الدفاع ، فلا جريمة فيما أتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدي حدوده بنية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، كل ذلك من الأمور الموضوعية البحث ، التى تستقل محكمة الموقع بالفصل فيها وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ، ما دامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى ألت بكافة الظروف والملابسات التى كانت الطاعنة محفوفة بها وقت وقوعها عن بصر وبصيرة وكانت الأدلة التى استند الحكم إليها من شأنها أن تؤدى إلى ما تربه عليها من اعتبار الطاعنة قد تعدت بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى عن المال أثناء استعمالها اياه ، تأسيسا على أن الوسيلة التى سلكتها بطعنها المجنى عليها بالسكين فى صدرها لم تكن لتتناسب ، فى تلك الظروف والملابسات ، مع الاعتداء الواقع نهارا على حيازتها الفعلية للشقة التى تسكنها ، بما فى ذلك قيام المجنى عليها بجذبها لمحاولة اخراجها منها ، بل أنها زادت عن الحد الضروري والقدر اللازم لرد هذا الاعتداء ، فان ما تعييه الطاعنة على الحكم لا يعدو فى حقيقته أن يكون مجادلة فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حدود

سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ص ١٣٨

• من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، فلا يقدر في سلامة الحكم ما سطره في مقام نفي قيام حالة الدفاع الشرعي من القول بأن الطاعن يكون متجاوزا لحد الدفاع ، إذ يبين من السياق الذي تخللته هذه العبارة على ما سلف بيانه أنها تعني أن ما اقترفه الطاعن لا يدخل في نطاق وحدة ما ينهض به حق الدفاع الشرعي ، ولا تعني تجاوز هذا الحق ، بل هي ترديد لما ساقه الحكم من قبل ومن بعد من انتفاء حال الدفاع الشرعي ، ومن ثم فإن صياغتها على النحو المشار إليه لم يكن بذئ أثر على عقيدة المحكمة التي تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني ، طالما كان المعنى المقصود منها هو انتفاء قيام حق الدفاع الشرعي لا تجاوزه.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٥ س ٢٨ ص ١٠٣٦

• من المقرر أن تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، لتقرير ما إذا كان المدافع قد التزم حدود الدفاع الشرعي فلا جريمة فيما أتاه طبقا لنص المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات ، أم أنه تعدي حدوده بنية سليمة فيعامل بمقتضى المادة ٢٥١ من هذا القانون ، إنما هو من الأمور الموضوعية البحث التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ، ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها وإذا كان ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن طعن المجني عليهما بالمدينة في أكثر من موضع بأكثر من طعنة رغم أنهما لم يكونا يحملان أية أسلحة من أي نوع من شأنه أن يؤدي إلى ما ارتآه الحكم من أن الوسيلة التي سلكها الطاعن لرد الاعتداء الواقع عليه من المجني عليهما لم تكن لتتناسب مع هذا الاعتداء ، بل انها زادت عن الحد الضروري والقدر اللازم لرده ، فإن هذا حسب الحكم لاعتبار الطاعن قد تعدي بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من قصور

لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا فى تحصيل محكمة الموضوع فهم الواقع فى الدعوى فى حد سلطتها التقديرية وفى ضوء الفهم الصحيح للقانون ، وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٨ س ٢٨ ص ١٠٦٢

## • ان يكون هذا الخطر حالا او وشيك الوقوع

يلزم لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الخطر الموجب لها حالا ، لان الاساس الذى يقوم عليه الحق فى الدفاع الشرعى يتمثل فى كون المدافع يقوم بفعل الدفاع انقاذا لحق يحميه قانون العقوبات فى وقت يتعذر فيه الالتجاء الى السلطات المختصة بحمايته ، ولا يتعذر ذلك الالتجاء الا اذا كان الخطر حالا بأن بدأ العدوان بالفعل ولم ينتهى منه بعد أو كان الجانى على وشك القيام به •

والخطر بالنظر الى حلوله

اما أن يكون العدوان لم يبدأ بعد ولكن الجانى يعد له وثمة مظاهر تقطع بوقوعه لا محالة فيكون خطرا مستقبلا وليس حالا ولدى المههد فسحة من الوقت لطلب حماية السلطات العامة وهنا لا يبيح الدفاع الشرعى

واما أن يكون العدوان لم يبدأ بعد ولكنه وشيك الوقوع وهنا يكون الخطر حالا ويبيح الدفاع الشرعى لدرأه ، مثل من هدد آخر بالضرب ورفع عصاه فعلا ليضربه ، فالخطر هنا حال لانه وشيك الوقوع وان لم يقع بعد

واما أن يكون الاعتداء قد بدأ به فعلا وتحقق فى جزء منه ويحتمل الاستمرار فيه بفعل المعتدى ، كأن يكون الجانى قد هوى بعضا على رأس ضحيته ثم استعد لضربه مرة أخرى فهنا يجوز الدفاع الشرعى لتفادى خطر ما سوف يقع حالا من اعتداء

واخيرا قد يكون الاعتداء تم وانتهى ، ولا يكون فى امكان المعتدى عليه أن يمنع تحقيقه أو يمنع جسامته وهنا لا يجوز الالتجاء الى القوة ضد الجانى لزوال الخطر المحقق به لان ذلك يكون انتقاما وليس دفاعا شرعيا ، فالخطر اذن لا يكون حالا الا اذا كان وشيك الوقوع أو يكون قد بدأ به ولم ينته بعد وفى هاتين الحالتين فقط يجوز استعمال حق الدفاع الشرعى •

• ان يكون الخطر يهدد بارتكاب جريمة ضد النفس او المال

حدد المشرع الصرى الجرائم التى يجوز فيها استعمال حق الدفاع الشرعى اذا توافر الخطر من

ارتكابها على سبيل الحصر فقصر هذا الحق على الجرائم التي يتوافر خطر ارتكابها على النفس أو المال ( مادة ٢٤٦ عقوبات ) وأباح الدفاع الشرعى ضد جميع جرائم الاعتداء على النفس وقيده اباحته ضد بعض الجرائم الواقعة على المال

## ان يكون فعل الدفاع متناسبا لدرأ الخطر الواقع او الوشيك

يلزم أن يكون الفعل الذى يرتكب متناسبا مع جسامة الاعتداء ، وعلى ذلك فانه اذا كان فى امكان المدافع رد الخطر بفعل معين فلا يباح له أن يردده بفعل أكثر جسامة ، فيجب أن تكون الافعال المرتكبة للدفاع تمثل اقدر الضرورى لرد الخطر - وقد ورد فى تعليقات الحقانية ذات المعنى حيث جاء بها " أن تلك المادة قد تضمنت مبدأ كون القوة التى تستعمل لا يجوز أن تتخطى الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود " ومفاد ذلك أن المشرع قد حدد التناسب بأنه القدر الضرورى من الفعل اللازم لتحقيق الغرض المقصود من الدفاع الشرعى وهو صد الاعتداء

## ان يكون الدفاع هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لدفع الخطر

يلزم لاعتبار الدفاع مباحا ألا يكون فى امكان المدافع دفع خطر الاعتداء المحقق به الا بسلك سبيل الجريمة التى صدرت عنه ، أى يستحيل عليه رد خطر الاعتداء الا باعتداء مثله فاذا كان بوسع المدافع رد خطر الاعتداء بوسيلة اخرى لاتعد جريمة فان الدفاع يكون غير مباح

فاذا كان فى استطاعه المدافع الالتجاء الى السلطة العامة لحمايته من خطر الاعتداء عليه فان الحق فى الدفاع الشرعى ينتفى وذلك طبقا لصريح نص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات والتي جرى نصها على أنه " وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الإحتماء برجال السلطة العمومية " ، وامكان اللجوء الى السلطة العامة هو حصيلة ظروف كثيرة يمر بها المدافع مثل حالته الصحية وظروف الزمان والمكان وغيرها من الظروف التى يرجع اليها فى كل دعوى على حده ، فقد يكون الالتجاء الى السلطات ممكن ولكنه لا يوفر للمدافع الدفاع المطلوب وبالتالي ينعقد له الحق فى الدفاع الشرعى ٠

وقد يكون فى امكان المدافع الهرب لتفادى الخطر المحقق به فهل اذا كان فى امكانه الهرب ينتفى حقه فى الدفاع الشرعى ٥ ٠٠٠ والراجع فى الفقه أن الهرب ليس من بين الطرق التى يلزم المدافع بسلوكلها لرد اخطر ، لان الهرب فى اساسه مشين بالكرامة والدفاع الشرعى حق للمدافع ولا يجوز اجبار صاحب الحق بالنزول عن حقه والالتجاء الى مسلك شائن تأباه عزته وكرامته (١) ، وتأييدا لهذا النظر قضت محكمة النقض بأن القانون لا يمكن أن يطالب الانسان بالهرب عند تخوف الاعتداء عليه لما فى ذلك من الجبن الذى لا تقره الكرامة الانسانية (٢)

---

(١) د/ السعيد مصطفى السعيد - قانون العقوبات القسم العام ص ٢٢٠ - د/ محمود نجيب حسنى المرجع السابق ص ٢٠٧ - د/ احمد فتحى سرور - القسم العام ص ٣٦٧ - د/ رؤوف عبيد - قانون العقوبات - القسم العام ص ٥٦٠ - د/ مأمون سلامة - القسم العام ص ٢٣٤ - د/ محمد عيد الغريب - المرجع السابق ص ٤١٦

(٢) نقض ١٩٥٢/١٠/٦ مج احكام النقض س ٤ ق ١ ص ١